

تسليم تكليف 4 – دراسات نقدية 2

راضي بن غنام الشمري
253003043



التحول الرقمي في إدارة المشاريع: التكيف
مع التقنيات الناشئة

مقدمة:

تُعد أهداف الدراسة وفرضياتها ومصطلحاتها ومفاهيمها من العناصر الأساسية التي يقوم عليها البناء العلمي لأي بحث أكاديمي؛ إذ تسهم في توضيح اتجاه الدراسة، وتحديد نطاقها، وضبط مسارها المنهجي. ومن هذا المنطلق، فإن نقد هذه العناصر يساعد في بيان مدى اتساق الدراسة من الناحية العلمية والمنهجية، ومدى قدرتها على معالجة المشكلة البحثية بصورة دقيقة. وفي ضوء ذلك، تتناول هذه المهمة نقد أهداف الدراسة، وفرضياتها، ومصطلحاتها ومفاهيمها.

أولاً: نقد أهداف الدراسة

جاءت أهداف الدراسة واضحة من حيث الاتجاه العام، إذ سعت إلى تحليل تأثير التقنيات الناشئة في ممارسات إدارة المشاريع، وتحديد التحديات المرتبطة بعملية التحول الرقمي، واقتراح استراتيجيات وأدوات مناسبة للتكيف مع هذه المتغيرات. ويُلاحظ أن هذه الأهداف تتسم بقدر مقبول من الوضوح، كما أنها ترتبط بموضوع الدراسة بشكل مباشر.

ومع ذلك، فإن النقد العلمي يبين أن صياغة بعض الأهداف ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدقة والتحديد؛ فبعض العبارات جاءت عامة وواسعة، مثل "اقتراح أفضل الاستراتيجيات والأدوات"، وهي صياغة تفتقر إلى معيار واضح يحدد المقصود بالأفضلية، وهل تعني الكفاءة أو الفاعلية أو انخفاض التكلفة أو سهولة التطبيق. لذلك، فإن هذا الهدف يحتاج إلى صياغة أكثر تحديداً حتى يكون أكثر قابلية للقياس والتحقق.

كما أن أهداف الدراسة بدت منسجمة بدرجة جيدة مع مشكلة الدراسة؛ إذ إن المشكلة الرئيسة تتمحور حول كيفية ممارسات إدارة المشاريع مع تحديات وفرص التقنيات الناشئة. وهذا يعكس وجود علاقة مباشرة بين المشكلة والأهداف. إلا أن الملاحظة المنهجية هنا تتمثل في أن بعض الأهداف جمعت بين الطابع الأكاديمي والطابع التطبيقي الاستشاري، وهو ما قد يسبب نوعاً من التداخل بين ما هو بحث علمي وما هو توجيه عملي.

ومن حيث القابلية للقياس، فإن بعض الأهداف يمكن دراستها وقياسها بشكل واضح من خلال أدوات جمع البيانات، بينما توجد أهداف أخرى يصعب قياسها بصورة مباشرة، مما يضعف من دقتها الإجرائية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أهداف الدراسة مناسبة ومرتبطة بمشكلة البحث، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الضبط المنهجي، خصوصاً من حيث التحديد الإجرائي، وقابلية القياس، والفصل بين الهدف العلمي والهدف التطبيقي.

ثانياً: نقد فرضيات الدراسة

من خلال تحليل الدراسة، يتبين أنها لم تعرض فرضيات بحثية صريحة وواضحة بصورتها العلمية المتعارف عليها، وإنما اعتمدت بصورة أكبر على أسئلة البحث. ويُعد هذا الأمر مقبولاً في الدراسات الوصفية الاستكشافية، إلا أن المشكلة هنا تكمن في أن الدراسة استندت إلى إطار نظري واسع وغني، وكان بالإمكان اشتقاق فرضيات بحثية منه واختبارها إحصائياً.

فالاعتماد على نماذج ونظريات مثل نموذج قبول التقنية، ونظرية إدارة التغيير، وإطار البيئة والتنظيم والتكنولوجيا، يتيح للباحث صياغة فرضيات دقيقة، مثل وجود علاقة بين تبني الأدوات الرقمية وتحسن أداء إدارة المشاريع، أو وجود أثر للدعم التنظيمي في نجاح التحول الرقمي. إلا أن الدراسة لم تستثمر هذه الإمكانيات بالشكل الكافي.

ويؤدي غياب الفرضيات إلى تقليل القوة التفسيرية للدراسة، حيث تصبح النتائج أقرب إلى الوصف العام للظاهرة منها إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات. كما أن عدم وجود فرضيات يجعل الدراسة أقل قدرة على اختبار العلاقات السببية أو الارتباطية بصورة منهجية.

وعليه، فإن النقد الرئيس في هذا الجانب يتمثل في أن الدراسة لم تحسم توجهها المنهجي بشكل واضح؛ فإما أن تكون دراسة وصفية قائمة على الأسئلة البحثية فقط، أو دراسة تحليلية تتضمن فرضيات محددة وقابلة للاختبار. وكان من الأفضل أن توضح الدراسة هذا الأمر بشكل صريح منذ البداية.

ثالثاً: نقد المتغيرات البحثية

تضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات بصورة ضمنية، مثل استخدام الأدوات الرقمية والتقنيات الناشئة من جهة، وتحسين الوقت والتكلفة والجودة وإدارة المخاطر ورضا أصحاب المصلحة من جهة أخرى. إلا أن هذه المتغيرات لم تُعرض في صورة منهجية واضحة، ولم يتم تصنيفها بشكل صريح إلى متغيرات مستقلة وتابعة ووسيطية أو معدلة.

وهذه تعد ملاحظة منهجية مهمة؛ لأن تحديد المتغيرات بدقة يمثل أساساً ضرورياً في أي دراسة علمية، خاصة إذا كانت الدراسة تسعى إلى تفسير العلاقات بين الظواهر. وكان من الأنسب أن تعرض الدراسة نموذجاً مفاهيمياً يوضح أن التحول الرقمي أو استخدام الأدوات الرقمية يمثل المتغير المستقل، وأن تحسين نتائج إدارة المشاريع يمثل المتغير التابع، مع بيان دور المتغيرات الوسيطة مثل التدريب والدعم القيادي ومقاومة التغيير والبنية التحتية.

كما أن غياب التصنيف الواضح للمتغيرات أثر في قوة التحليل، إذ جعل النتائج تبدو مبعثرة بين عدة عناصر دون وجود إطار تحليلي جامع يربطها بطريقة علمية منظمة.

لذلك، يمكن القول إن الدراسة اشتملت على متغيرات بحثية مهمة، لكنها لم تُحدد وتُصنف بصورة أكاديمية دقيقة، وهو ما يُعد من أوجه القصور المنهجية التي كان ينبغي معالجتها.

رابعاً: نقد مصطلحات ومفاهيم الدراسة

تميزت الدراسة بعرض عدد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة المرتبطة بالتحول الرقمي وإدارة المشاريع، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وسلسلة الكتل، والمنهجيات الرشيقية، ونموذج قبول التقنية، وإطار البيئة والتنظيم والتكنولوجيا. وهذا يعكس وعياً جيداً بطبيعة الموضوع وحدائته، كما يدل على أن الدراسة حاولت الإحاطة بجوانب متعددة ذات صلة بالمجال.

ومن الجوانب الإيجابية أيضاً أن الدراسة سعت إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية، وبيان الفروق بين بعض المصطلحات المرتبطة بالتحول الرقمي. إلا أن النقد العلمي يكشف أن هذا العرض المفاهيمي كان أوسع من التوظيف الفعلي في الجانب التطبيقي؛ إذ إن الدراسة عرضت عدداً كبيراً من المفاهيم، لكنها لم تربط بينها وبين نتائجها الميدانية بصورة كافية.

كذلك، فإن بعض المفاهيم جاءت بصيغة عامة دون تعريف إجرائي دقيق يوضح كيف تم قياسها داخل الدراسة. فمثلاً، مفاهيم مثل "النجاح"، و"الأثر الإيجابي"، و"الدعم التنظيمي"، و"التحول الرقمي" تحتاج في الدراسات العلمية إلى تعريفات إجرائية تحدد المقصود بها وحدود استخدامها داخل البحث.

ويلاحظ أيضاً أن الدراسة جمعت بين مفاهيم تقنية وتنظيمية ومنهجية في آن واحد، من غير بناء هرمي واضح يوضح ما إذا كانت هذه المفاهيم تمثل متغيرات، أم أطراً نظرية، أم مجرد أمثلة تطبيقية. وهذا قد يؤدي إلى نوع من التداخل المفاهيمي الذي يضعف من تماسك البناء النظري للدراسة.

وعليه، فإن مصطلحات الدراسة ومفاهيمها كانت حديثة وملائمة لموضوع البحث، لكنها تحتاج إلى مزيد من الضبط العلمي، والتحديد الإجرائي، والربط الأقوى بين الإطار النظري والجانب التطبيقي.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق، يتبين أن الدراسة تمتلك أساسًا علميًا جيدًا من حيث ارتباط أهدافها ومفاهيمها بموضوع البحث، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الإحكام المنهجي في عدد من الجوانب. فقد جاءت الأهداف واضحة نسبيًا لكنها بحاجة إلى مزيد من الدقة والقابلية للقياس، كما أن الدراسة لم تعرض فرضيات بحثية صريحة رغم توفر إطار نظري يسمح بذلك. كذلك، فإن المتغيرات البحثية ظهرت بصورة ضمنية ولم يتم تصنيفها بشكل علمي واضح، بينما جاءت المصطلحات والمفاهيم مناسبة وحديثة، لكنها تحتاج إلى تعريفات إجرائية أكثر دقة وربطًا أوثق بالتطبيق الميداني.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسة جيدة من حيث الفكرة العامة والإطار النظري، لكنها كانت ستصبح أكثر قوة واتساقًا لو تم تحسين صياغة الأهداف، وبناء فرضيات واضحة، وتصنيف المتغيرات بدقة، وتعريف المفاهيم تعريفًا إجرائيًا ينسجم مع متطلبات البحث العلمي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

